



المنتدى العربي للتنشغيل

ميثاق لفرص العمل من أجل إعادة الإلتعاش والنمو

بيروت، ١٩-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

أجندة عمل عربية للتنشغيل

I- المقدمة

١. نحن، ممثلو الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال في الدول العربية، قد شاركنا في المنتدى العربي للتنشغيل، الذي عُقد في بيروت، لبنان، خلال الفترة الممتدة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بدعوة من منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية. ويهدف هذا المنتدى الى إطلاق أجندة للعمل، مستندة على الميثاق العالمي لفرص العمل الذي صدر عن مؤتمر العمل الدولي، حزيران/يونيو ٢٠٠٩، وقرارات قمة الكويت الإقتصادية والتنموية والإجتماعية حول التشغيل والبطالة، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وعلى الدروس المستخلصة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاستخدام وأسواق العمل في المنطقة. نتوجه بالشكر للحكومة اللبنانية على استضافتها ورعايتها لهذا المنتدى وعلى كرم ضيافتها وتأمينها للتسهيلات اللازمة، مساهمة بذلك في انجاح اعماله.

٢. نتوجه أيضا بالشكر للمدير العام لمنظمة العمل العربية والمدير العام لمنظمة العمل الدولية لتنظيمهما هذا المنتدى في وقت دقيق وحرص كهذا. وإنما إذ نؤكد على أهمية الميثاق العالمي لفرص العمل، الذي يشكل رزمة شاملة من التدابير والسياسات المختبرة



في معالجة أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على صعيد الاستخدام وعلى الصعيد الاجتماعي، وكلنا ثقة بأن الحوار الثلاثي الأطراف هو الأداة الأكثر فعالية للتصدي للأزمة المذكورة. ونحن نرحب بالتزام منظمتي العمل العربية والدولية وتحركهما لدعم الجهود الوطنية والإقليمية والحد من تداعيات الأزمة العالمية على الشعوب واستعادة النمو والوظائف بالتزامن مع بناء مستقبل أكثر توازناً وثباتاً وازدهاراً للمنطقة.

٣. نذكر بالتزاماتنا التي أعربنا عنها في كل من الاجتماع الإقليمي الآسيوي الرابع عشر (بوسان، كوريا ٢٠٠٦) الذي شهد إطلاق العقد الآسيوي للعمل اللائق حتى العام ٢٠١٥، وفي الاجتماع الإقليمي الحادي عشر لأفريقيا (أديس أبابا، ٢٠٠٧) الذي شهد إطلاق العقد الإفريقي للعمل اللائق حتى العام ٢٠١٥، وكذلك إلتزاماتنا في اعلان الدوحة الصادر عن المنتدى العربي الاول للتنمية والتشغيل (الدوحة، ٢٠٠٨) والعقد العربي للتشغيل (٢٠١٠-٢٠٢٠). كما نذكر بالتزامات القادة العرب التي اتخذت في القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت، ٢٠٠٩) حول التشغيل والبطالة.

٤. إننا، ممثلو حكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال، قد تدارسنا سلسلة من الدراسات وأوراق العمل الصادرة عن منظمتي العمل العربية والدولية وناقشنا استراتيجيات العمل اللائق من أجل النهوض من الأزمة وإعداد أجندة لتحقيق النمو المستدام والعدل، نرى أن سياسات تحرير الأسواق المالية المتسارعة وغياب المراقبة وآليات التعديل قد أدت الى تفشي الإحتكار والمضاربة وتضخم النشاط المالي على حساب الإقتصاد الحقيقي، مما نجم عنه تفاقم الفوارق الاجتماعية داخل الدول وبينها وزيادة عدد الفقراء وتوسع الإقتصاد غير المنظم. كما نعترف بتتوُّع المنطقة العربية والحاجة لمقاربات محددة للأولويات الوطنية المتزامنة مع الحاجة لاستراتيجية إقليمية لتعزيز التماسك الاجتماعي



والتأثير الإيجابي للتدابير التحفيزية وغيرها من مبادرات الاستجابة لمواجهة الأزمة التي تستهدف المؤسسات والوظائف والدخل.

٥. إننا نؤكد على ضرورة وضع حلول متكاملة ومنسقة لمنع تدهور النشاط الاقتصادي. ونعترف بقصور الأنماط التنموية المعتمدة في تجاوز المشاكل الهيكلية المزمنة وتحقيق أهداف التنمية المتوازنة واستدامة المؤسسات والحكم الرشيد وبالتالي الحاجة إلى نموذج جديد للتنمية يضع العمل اللائق كهدف أساسي في صلب الاستراتيجيات التنموية، ويعيد بذلك توجيه السياسات نحو تلبية حاجات الاقتصاد الحقيقي. وما أجندة العمل هذه إلا عرض لحل، من شأنه أن يخفف الأثر المباشر للأزمة على أسواق العمل، وتقوم هذه الأجندة على الإيمان بأن الأزمة تخلق الفرص. في هذا السياق، تدعم هذه الأجندة إعادة الاعتبار لاستراتيجيات التنمية. ولا بد من تسليط الضوء على أهمية التعاون والإندماج العربي من أجل نهوض مستدام وعادل يؤمن فرص العمل اللائق في المنطقة بهدف تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

II - أثر الأزمة على الاستخدام وأسواق العمل في البلدان العربية

٦. لقد كان تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على معظم بلدان المنطقة متفاوتاً، وقد حدث ذلك من خلال قنوات مختلفة. أما التأثير على أسواق العمل والاستخدام فمتعدد الأوجه وقد فاقم من مستويات البطالة والبطالة الجزئية وانخفاض القدرة الإنتاجية والوصول المحدود لفرص العمل اللائق وتدني الحماية الاجتماعية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن سياسات مواجهة الأزمة تقتضي توسيع مجال الحوار الوطني وإشراك مختلف أطراف الإنتاج في صياغة وتنفيذ ومتابعة هذه السياسات.



٧. إننا إذ نعترف بإمكانية تأخر إعادة انتعاش الاستخدام عن استعادة النمو الاقتصادي، فإن أجندة العمل هذه تشجّع تضافر الجهود الوطنية والعربية للحد من التأخير المذكور. وبناءً عليه، يشكل هذا المنتدى خطوة ملحوظة في مسار التحرك نحو اعتبار تأمين فرص العمل اللائق كهدف واضح وجوهري للسياسات الاقتصادية والاجتماعية. كما يجب إضافة هذا الهدف ليس فقط لعكس آثار الأزمة، بل أيضاً لوضع الاقتصادات العربية على نهج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة على الصعيدين الوطني والعربي.

٨. لا بد من استعادة النمو وزيادة مكوثات الاستخدام فيه وتقوية الطلب الداخلي وجعلهما أقل عرضة للتأثر في المستقبل من أجل إنجاز تحقيق أجندة العمل اللائق. وإننا إذ نعمل على تحسين سوق العمل، يجب أن نسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين ودمج الشباب في أسواق العمل.

III - أبرز المسائل والأولويات في السياسات الوطنية والعربية

ناقش المشاركون في المنتدى عدداً من المواضيع في جلسات موازية خرجت بالخلاصات التالية:

أولاً: الاستخدام اللائق والنمو المستدام وإعادة الانتعاش

٩. تناول هذا المنتدى أثر الأزمة المالية والاقتصادية التي فاقمت التحديات الهيكلية القائمة والتي تهدد تعزيز الاستخدام في المنطقة العربية، كما سلط الضوء على الطبيعة المتعددة الأبعاد للتدابير والحاجة إلى مقاربة شاملة تقوم على الحوار ثلاثي الأطراف. وقد تم عرض خبرات عدد من البلدان.



أولويات للتحرك:

- أ. وضع سياسات اقتصادية وخطط استثمار تراعي الضرورة الملحة للتقليل من حجم البطالة وتوفير فرص العمل، لاسيما للوافدين الجدد الى سوق العمل والتأكيد على توجيه برامج إعادة الانتعاش الى المجالات التي تساهم في زيادة كثافة الاستخدام واستراتيجيات النمو المستدام.
- ب. تطوير استراتيجيات وخطط وسياسات وطنية وقطاعية تستهدف تنمية الاستخدام بشكل واضح.
- ج. التأكيد على مسؤولية الدولة لتأمين بيئة مشجعة وثابتة للاقتصاد الكلي من شأنها أن تعزز الاستثمار وتؤمن الوظائف.
- د. تشخيص حجم الإقتصاد غير المنظم وخصائصه في المنطقة العربية وتعزيز الحوار الثلاثي حول التدابير والآليات الناجحة للانتقال به الى الإقتصاد النظامي.
- هـ. تأمين خدمات الدعم لبرامج سوق العمل الناشط والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قاعدة ربط الحوافز بمدى الانتاجية وظروف العمل.
- و. تطوير الأنظمة التعليمية والتدريبية وتعزيز قدرة النسيج الإقتصادي العربي لاستيعاب الكفاءات والمهارات وفقا لحاجات سوق العمل المتغيرة.
- ز. تطوير مناخ الاستثمار للقطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجهه لخلق وظائف أكثر وافضل.
- ح. السعي لتطوير وتحسين أداء ادارة القطاع العام لخلق واستيعاب وظائف أكثر وأفضل.
- ط. اشراك وزارات العمل في رسم السياسات الاقتصادية لإدماج سياسات الاستخدام ضمن برامج التنمية الوطنية.
- ي. التأكيد على تطوير وتحسين جودة الإحصاءات ذات الصلة بسوق العمل وتوافرها وشفافيتها.
- ك. تعزيز الحوار الثلاثي في وضع وتنفيذ استراتيجيات الاستخدام الوطنية ومتابعتها.



ل. إنشاء مرصد لسوق العمل في المنطقة العربية لتقييم آثار السياسات الإقتصادية في مجال الإستخدام.

ثانيا: تحسين إدارة هجرة اليد العاملة والتشغيل/الاستخدام والتنمية

١٠. يحال تلخيص هذه الجلسة الى لجنة المتابعة الفنية.

ثالثا: بناء نظم الحماية الاجتماعية وحماية السكان

١١. ركز المنتدى على سبل توسيع تغطية الحماية الاجتماعية في المنطقة وخاصة فيما يتعلق بمعاشات التقاعد وتأمين البطالة وحماية الأمومة وإرساء أرضية للحماية الاجتماعية. وأقر المشاركون بأهمية أنظمة الضمان الإجتماعي، ولاسيما في أوقات الأزمات والتأكيد على الأولويات التالية:

أولويات للتحرك:

- أ. توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية في الدول العربية وارساء نظام تقاعدي للحماية الاجتماعية كحق تكفله الدولة بما في ذلك ادخال وتعزيز ودعم التأمين على البطالة.
- ب. التصديق على معايير العمل الدولية والعربية ذات الصلة.
- ج. ضمان التمويل المستدام والعاقل للضمان الإجتماعي.
- د. تعزيز حوكمة ادارة الضمان الإجتماعي بمشاركة الشركاء الإجتماعيين.
- هـ. التوعية بأهمية الضمان الإجتماعي بهدف التشجيع على مشاركة أوسع وتعزيز الإلتزام.



رابعاً: دعم سياسات ومعايير العمل الدولية والعربية وحقوق العمال

١٢. أكد المنتدى على دور معايير العمل الدولية والعربية وحقوق العمال في ظل الازمة المالية الحالية. وقد أكد المشاركون على أهمية اعلان منظمة العمل الدولية حول المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وهي نفس المبادئ والحقوق الأساسية التي اكد عليها الميثاق العالمي لفرص العمل على انها اساسية لكرامة الانسان واعادة الانتعاش والتنمية. وأكد المنتدى على الأولويات التالية:

أولويات للتحرك:

- أ. تعزيز التأكيد على الحرية النقابية والحق في التنظيم عبر تطوير بيئة تشريعية ملائمة لمنظمات اصحاب العمل والعمال وفق الإتفاقيتين الدوليتين رقم ٨٧ و ٩٨ والاتفاقية العربية رقم ٨.
- ب. العمل على ايجاد آليات للمفاوضة الجماعية المتكافئة في البلدان العربية وتحسين القائم منها من خلال تعزيز قدرات منظمات اصحاب العمل والعمال في هذا المجال.
- ج. نشر الوعي وصياغة خطط عمل وطنية لمنع الممارسات التي تتعارض مع معايير العمل الدولية والعربية التي قد تؤدي الى العمل الجبري والاتجار بالبشر.
- د. تعزيز سياسات وبرامج عدم التمييز في الاستخدام والمهنة، بما في ذلك التمييز حسب الجنس.
- هـ. مكافحة عمل الاطفال، وبشكل محدد القضاء الفوري على اسوأ أشكال عمل الاطفال.
- و. تعزيز التصديق على معايير العمل الدولية والعربية وتطبيقها.
- ز. تنظيم أنشطة لتعزيز اعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل مع تضمينها لبرامج بناء القدرات للشركاء الثلاثة في الدول العربية.



ح. تضمين اعلان المبادئ والحقوق الاساسية في العمل في الأنشطة التي تقيمها منظمتي العمل العربية والدولية الى الدول الأعضاء في المنطقة.
ط. تطوير جهاز تفتيش العمل والرفع من قدراته على مراقبة مدى الإلتزام بالمعايير.

خامسا: الحوار الاجتماعي والثلاثية من أجل تحليل الأزمة والإستجابة لها

١٣. أكد المشاركون على أهمية الحوار كوسيلة وأداة فعالة لمواجهة الازمة الاقتصادية العالمية، مركزين على شروط الحوار وآلياته وادواته ومأسسته. كما اتفقوا على ان أهم العوامل المحفزة على وجود حوار اجتماعي فعال ومنتج هو وجود منظمات أصحاب عمل وعمال مستقلة وديمقراطية وشفافة. وتم الاتفاق على أن الحوار ليس فقط وسيلة لمواجهة الازمات والصراعات بل هو ايضا أداة ممكن استخدامها في فترات الرخاء والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بأي بلد. وعرض بعض المشاركين تجارب دول مختلفة في مجال الحوار الذي ساهم في العديد من الاوقات في خلق مناخ محفز على الانتاجية والاستقرار والتنمية المستدامة. ودعم المشاركون الوثيقة التي وقعها ممثلو اصحاب العمل والعمال العرب والتي تدعو لتشكيل لجنة ثنائية للحوار تجتمع سنويا لمناقشة القضايا الاساسية بالمنطقة العربية وذلك بدعم وتمويل من قبل منظمتي العمل العربية والدولية مع الدعوة الى مشاركة الحكومات العربية فيها لتصبح لجنة ثلاثية. وتوصل المشاركون الى الآتي:

أولويات للتحرك:

أ. تعزيز ثقافة الحوار الاجتماعي على المستوى الوطني والاقليمي.
ب. تنميين انشاء مجالس اقتصادية واجتماعية في بعض الدول العربية وتشجيع تعميمها في باقي بلدان المنطقة والدعوة الى تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي



ليصبح اطاراً ثلاثياً للحوار بين الشركاء الاجتماعيين حول قضايا التنمية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

ج. حث الحكومات على تصديق وتطبيق اتفاقيات منظمتي العمل العربية والدولية الخاصة بالحوار الاجتماعي.

د. دعوة الحكومات الى دعم اللجنة الثنائية التي تم الاتفاق عليها بين ممثلي اصحاب العمل والعمال خلال المنتدى والإضمام إليها.

هـ. الدفع بمنظمتي العمل العربية والدولية لتقديم الدعم لهذه اللجنة على الصعيدين الفني والمادي.

و. التأكيد على أهمية ربط الحوار الاجتماعي الفعال مع توفر كافة الحريات العامة وخاصة حرية التعبير.

ز. وضع آليات لتحفيز الدول العربية على تعزيز الحوار الاجتماعي ومأسسته وتفعيله بين الشركاء الاجتماعيين.

سادسا: تعزيز التنمية المستدامة للمؤسسات لإستحداث الوظائف والإحتفاظ بها

١٤. يؤكد المنتدى التزامه برصد السياسات والاستراتيجيات لاستحداث فرص عمل لائقة ومنتجة من خلال تشجيع المؤسسات المنتاهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة العربية. وتناول النقاش التحديات التي تعوق تنمية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، كما سلط الضوء على ضرورة اعتماد سياسيات محددة تستجيب لمواجهة الأزمة وتوفير مداخل للإصلاح.

أولويات للتحرك:

أ. التأكيد على ما ورد في اعلان منظمة العمل الدولية لسنة ٢٠٠٧ حول المؤسسات ان كان من حيث تنوعها او من حيث المحافظة على مواقع العمل فيها، خاصة في أوقات



الأزمة وتعزيز الحماية الإجتماعية للعاملين فيها. وقد تم التأكيد على ما ورد في الميثاق العالمي لفرص العمل الذي اعتمده المنظمة في مؤتمرها الأخير عام ٢٠٠٩. ب. الاهتمام بقطاع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتميمته في إطار خطط وطنية اقتصادية شاملة تعتمد تعزيز كافة القطاعات المنتجة لاسيما الصناعية منها.

ج. تحسين بيئة العمل من أجل تيسير بدء وتوسع مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتعاونيات مستدامة تعمل ضمن الاقتصاد المنظم وفي إطار الشفافية وفق نظرة عصرية لدور المؤسسة ومسؤولياتها تجاه المساهمين فيها وتجاه مستخدميها وتجاه محيطها المجتمعي.

د. تعزيز ثقافة الريادة في الأعمال وتنمية الخصائص والمهارات الريادية من أجل تمكين الشباب والنساء وغيرها من فئات المجتمع من اختيار العمل الحر كنهج مهني مستقبلي.

هـ. تبني ممارسات عمل مسؤولة ومستدامة على مستوى المؤسسات والمنشآت وصولاً لتحقيق العمل اللائق وتحسين نوعية العمل فيها (بما فيها تدريب وإعادة تأهيل العمال، الصحة والسلامة المهنية، الحوار الاجتماعي، الأجور والمزايا، المسؤولية الاجتماعية ومعايير العمل الدولية) والنهوض بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة القائم على مبادئ منظمتي العمل العربية والدولية.

و. دعم برامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستدامة والتعاونيات التي تأخذ بعين الاعتبار المعاملة المسؤولة للبيئة وتوفير الحماية الاجتماعية للعاملين فيها.

ز. بناء القدرة المؤسساتية من أجل توفير خدمات مالية والخدمات الداعمة للأعمال التي تستجيب لحاجات أصحاب وصاحبات المؤسسات والتي تمكنهم من الحصول عليها.

ح. تعزيز التنسيق والتعاون بين الجهات الفاعلة من حكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال.



- ط. دعوة الحكومات للتعاون مع القطاع الخاص، على تصميم وتنفيذ برامج داعمة للمؤسسة ولضمان مواطن العمل وبخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية وذلك من خلال:
١. إيجاد برامج تمويل مناسبة،
 ٢. دعم وتطوير الأسواق المحلية وتنمية الطلب الداخلي،
 ٣. إعادة تدريب وتأهيل العمال،
 ٤. توفير نسيج اقتصادي قادر على استيعاب طلبات العمل الإضافية واستدامة المؤسسات.

IV - المبادرات والشراكات الإقليمية

١٥. بالإشارة الى اطر التعاون الإقليمية، نقر على ضرورة إرساء آليات مناسبة من أجل:

- أ. وضع مبادرات على أسس شراكة بين البلدان العربية على صعيد اقليمي او شبه اقليمي من شأنه تحقيق الاندماج والتكامل الإقتصادي بما يعزز امكانيات توفير المزيد من فرص العمل والحد من ظاهرة البطالة.
- ب. التأكيد على أن تقوم هذه المبادرات على اساس احترام الحقوق الاجتماعية الأساسية وتهدف الى الالتزام بمبادئ منظمتي العمل العربية والدولية ومعايير العمل الاساسية.
- ج. ويتعين لضمان نجاعة هذه الشراكات وتحقيقها لأهدافها وضع المسائل ذات العلاقة بحقوق الإنسان والمساواة والتوزيع العادل للثروة على رأس أجندة هذه الشراكة.
- د. دعوة المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى بما فيها جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، رابطة الآسيان، والإتحاد من أجل المتوسط، وبنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية الإسلامي، وبرامج



الأمم المتحدة، ومؤسسات بریتون وودز، وسواها من الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل دعم تطبيق أجندة العمل المنصوص عليها في هذا الإعلان.

V - مساعي منظمتي العمل العربية والدولية

١٦. يقر المنتدى ويرحب بالشراكة التكاملية بين منظمتي العمل العربية والدولية من أجل تحقيق هدف العمل اللائق في المنطقة واحترام اعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الإجتماعية من أجل عولمة عادلة (٢٠٠٨)، وإعلان الدوحة (٢٠٠٨) وقرارات قمة الكويت (٢٠٠٩) ولاسيما العقد العربي للتشغيل.

١٧. في اطار دعم الأولويات المذكورة أعلاه، يناشد المنتدى منظمتي العمل العربية والدولية مساعدة الحكومات والشركاء الإجتماعيين من أجل تنفيذ أجندة العمل وتضمين مبادرات المتابعة في البرامج القطرية للعمل اللائق، ضمن الوسائل المتاحة. كما يعترف المنتدى بالحاجة الى تعبئة موارد اضافية لدعم هذه الأجندة العربية للتشغيل.

١٨. ولتحقيق أجندة العمل هذه يتعين تظافر الجهود المباشرة لكل من منظمتي العمل العربية والدولية من اجل:

- أ. متابعة رصد وتوفير التحاليل المستندة الى الوقائع والبيانات الإحصائية بشأن الإستخدام والعمالة والتأثير الإجتماعي للأزمة في المنطقة العربية.
- ب. تدابير لمواجهة الأزمة وتبادل المعارف والممارسات الجيدة.
- ج. اعتماد أنشطة هادفة لترويج المعايير ذات الصلة باتفاقيات العمل العربية والدولية في مواجهة الأزمة.



- د. ترسيخ مبدأ الحوار الاجتماعي ومتابعة نتائجه ورفع تقارير منتظمة حول مدى تقدمه ومشاركة الاطراف الثلاثة المكونة لمنظمتي العمل العربية والدولية في تطوير آلياته لمجابهة الأزمة.
- ه. دعوة وزارات الداخلية والعمل في الدول العربية لتسهيل وتيسير انتقال اليد العاملة العربية ما بين اسواق العمل العربية المختلفة تنفيذاً لقرار قمة الكويت الإقتصادية بما يحفظ حقوقهم.
- و. انطلاقاً من مضمون العقد العربي للتشغيل والميثاق العالمي لفرص العمل واعتباراً لخصوصية أوضاع التشغيل وسوق العمل في فلسطين جراء استمرار الإحتلال، يدعو المنتدى الى تقديم شتى أشكال المساعدة والدعم لرفع كفاءة سوق العمل الفلسطيني وتعزيز قدراته التشغيلية وانجاح استراتيجية وطنية للتشغيل لمواجهة آفتي الفقر والبطالة وتحديات سوق العمل في ظل انعكاسات الأزمة.

VI- آليات المتابعة

١٩. يوصي المنتدى بتشكيل لجنة فنية ثلاثية بدعم من منظمتي العمل العربية والدولية تجتمع بشكل دوري بهدف ترجمة قرارات المنتدى على أرض الواقع من خلال وضع ومتابعة وتقييم برامج تنفيذية لهذه الأجندة العربية للتشغيل.